

وزير العدل: لا سلطة سياسية تستسيغ استقلال القضاء نسعى إلى تعديل القانون النافذ ولا حاجة إلى قانون جديد

انشغلت وزارة العدل في الفترة الاخيرة بوضع ملاحظاتها على اقتراح القانون الخاص بـ"استقلالية القضاء" الذي رفعته لجنة الادارة والعدل النيابية الى مجلس النواب وسحب وزير العدل القاضي هنري خوري من اجل وضع ملاحظاته عليه. فهو ومع مجلس القضاء الاعلى لم يطلعا على الصيغة النهائية المطروحة

لكن، لوزير العدل ومجلس القضاء الاعلى مجموعة من الملاحظات دفعتها الى البحث عن تعديلات في القانون النافذ من اجل تطوره بدلا من وضع قانون جديد. لتفسير هذه الملاحظات، التقت "الامن العام" الوزير هنري خوري.

■ كيف ومنذ متى انطلقت فكرة استقلالية القضاء وهل يمكن تأريخها؟
□ النص الدستوري واضح، هي فكرة انطلقت من صلب الدستور، ومن جسدها خطيا هم اناس كثر كانوا قبلي. ما اذكره انني لما كنت رئيسا لمحكمة البداية في بعبدا ومعني القاضي جوزف غمرون، وضعنا مذكرة بمطالب القضاة وجسدناها بكتاب رسمي رفعناه الى رئيس واعضاء مجلس القضاء الاعلى، وكان من بين بنودها بند يتحدث عن استقلالية القضاء. ان لم اكن مخطئا، ما بين العامين 1996 و1998 عممنا هذه المذكرة على جميع المراكز القضائية، فوقعها اكثر من 330 قاضيا من اصل 350 او 360 قاضيا. هذه الوثيقة ما زالت محفوظة في وثائق مجلس القضاء الاعلى. ما كان ثابتا، انها لاقت ترحيب جميع قضاة لبنان وهو امر ليس مستغربا بل هو طبيعي للغاية بان تحظى الفكرة بالاجماع.

السياسية وتحديد السلطة التشريعية التي تجسد ما ورد في الدستور بموجب قانون واضح وصريح ومفصل بهذا الخصوص. اما لماذا تأخرت؟ لا استطيع ان اسميه صراعا بين السلطة السياسية والسلطة القضائية. ما هو واضح ومعتم ان السلطة السياسية لا تستسيغ هذا الامر، ليس فقط السلطة السياسية في لبنان، بل كل السلطات السياسية في العالم تثبت هذه النظرية. هنا اريد ان استثني لاشير الى ما لفتني حقيقة الاستقلالية التي يتمتع بها القضاء العراقي. قضاتهم يتمتعون باستقلالية مالية وادارية كاملتين من دون انتقاص ورئيس مجلس القضاء هو الشخص الرابع دستوريا في هرمية السلطة في العراق. بالفعل هو امر جميل، وما اكتشفته مؤخرا ان بعض المسؤولين السياسيين في العراق لم يكن مؤيدا لهذه الاستقلالية 100% لكن قضاة العراق عرفوا كيف يحققونها ويحصلون عليها.

■ تجدد الحديث عن قرب بت هذا القانون وبعدهما ادرج في جدول اعمال المجلس النيابي فاجأت النواب بسحبها وطلب اعادته الى اللجان؟
□ ما اتمناه عند مقاربتني لما حصل في تلك الجلسة ان لا افهم خطأ، او ان يعطى كلامي وموقفي مما جرى تفسيريا خاطئا. نحن نناقش هذا القانون في ظل حملة نتعرض لها والبلاد على ابواب الانتخابات النيابية. بعدما لاحظت رأيا عاما ايجابيا ينتظر البت به، خشيت من واقع مختلف. ما حصل فعليا ان اقتراح

القانون الذي ادرج في جدول اعمال الجلسة النيابية التشريعية لم يعرض في صيغته النهائية على وزارة العدل ولا على مجلس القضاء الاعلى. قيل عن حق ان القانون المقترح عرض في وقت سابق على لجنة فرعية شكلتها لجنة الادارة والعدل في المجلس النيابي وقدمنا ملاحظاتها عليه، وهي ملاحظات لم تحقق منها بعدما اقر بالصيغة النهائية. ما اقصده عبر عنه التقرير الذي رفع الى الجلسة العامة، الذي قال "انه وفور ورود ملاحظات الجهات المذكورة وضع جدول مقارنة لكل مادة على حدة" وما قصده التقرير ملاحظات السادة النواب ووزير العدل ومجلس القضاء الاعلى والاتلاف المدني من اجل استقلالية السلطة القضائية. ما استوقفني عندما قال التقرير "قررت اللجنة العمل من خلال التعديلات التي اقترتها والاحكام الجديدة التي اضافتها الى القانون"، فقرات في ذلك ان هناك "تعديلات واحكاما جديدة اضيفت على القانون"، وهي امور دقيقة لم تعرض بالصيغته النهائية لا على مجلس القضاء الاعلى ولا على وزارة العدل. تاليا، امام ما اكتشفته لا يمكنني ان اقف او اقبل بما لم استشر به. على الرغم من قول البعض خلاف ذلك، لا يسعني سوى الاشارة الى النصوص القانونية التي تحكم دوري ومهامي انا وان لم يكن رأبي ملزما، لكن اخذ الرأي هو الواجب.

■ يقال ان وزيرة العدل السابقة ماري كلود نجم حضرت عشرات الاجتماعات



وزير العدل القاضي هنري خوري.

في لجنة الادارة والعدل، فهل انتهت ملاحظاتها مع مغادرتها للوزارة؟
□ لاكون واضحا، فهي لم تعط ملاحظاتها على الصيغة النهائية التي عرضت على التصويت في المجلس النيابي. بصريح العبارة، هذه النقطة التي دخلت من خلالها لاطلب ما طلبته بعد التثبيت من وجود مخالفة قانونية.

■ هل تعتقد انها مخالفات تمس الجوهر؟

□ هناك امور كثيرة لا تستقيم عندي ولا عند مجلس القضاء الاعلى، انا ورئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي سهيل عبود على تواصل في هذا الشأن.

■ يقال ان الخلاف محصور في كيفية اختيار اعضاء مجلس القضاء الاعلى؟

□ ايا تكن الخلافات او الاختلافات، فهي متجلية اولا بعملية انتخاب اعضاء هذا المجلس. لربما تكون عندنا وجهة نظر قريبة او مختلفة لجهة الاسلوب الذي يجب ان يعتمد. اما المهم فيتعلق بالتشكيلات القضائية وهي اهم شيء

” ما اكتشفته
يدفعني الى عدم قبول
ما لم استشر به

ثلاث سنوات. بصراحة انها الية لا يمكن تطبيقها.

■ شكلت لجنة قضائية لوضع ملاحظاتها فما الذي انجزته حتى اليوم؟
□ نعم وضعت اللجنة ملاحظاتها وانتقلنا الى المرحلة الثانية التي ستحدث عن مشروعنا باسم وزارة العدل ومجلس القضاء الاعلى، لانه بالنسبة الي هذا المشروع لا يلبي طموحاتنا وما نحضره سيكون مشروعا متكامل في شكله ومضمونه.

■ هل يمكن القول ان الامور السياسية تداخلت بالقضائية ودخلنا سوق المناكفات؟

□ لا اريد ان اقيم الاوضاع التي ولد فيها اقتراح القانون والاشخاص الذين وضعوه. ما اعتقده جازما ان اهل مكة ادرى بشعوبها. نحن اب وام واخت وجد وست الصبي. نحن نعرف اين توجد عندنا عقبات وكيف يمكن تسير الامور وكيفية ادارتها. في اعتقادي ان الحديث عن القانون الجديد ليس ضروريا وما نعمل من اجله، انا ومجلس قضاء، يقضي بتعديل بعض المواد في القانون النافذ حاليا، وهو يقوم بالواجب. الصورة واضحة لدي فهل كان كل ما فعله مجلس القضاء السابق وما كان يجري هو خطأ؟ لا، لكن نعتز بضرورة اجراء التحسينات والتعديلات الضرورية. فكل زمن له ظرفه ونحن قادرون على مواجهة اي وضع سياسي بالطريقة المناسبة.

■ نفهم منك انه علينا ان ننتظر صدور قانون ثان غير ما هو مطروح؟

□ علينا ان لا ننتقد فقط، لا بل علينا ان نطرح ما لدينا، ونضع الملاحظات، فانا مستعد ومعني الرئيس سهيل عبود ان ننزل الى المجلس النيابي اذا سمحت لنا الظروف بذلك من اجل الدفاع عن

بالنسبة الى عامة الشعب، يجب على مجلس القضاء الاعلى من دون ان يشاركه احد فيها ان يجري التشكيلات، لكن الالية المقترحة للقيام بها كما جاءت في القانون لا يمكن ان تتحقق ابداء. اعطي مثلا، قال القانون المقترح انه ولكي يعين مستشار او رئيس محكمة، هناك شروط لا بد منها ويجب ان يكون قد عمل في 5 محافظات ويجب ان يكون له 5 سنوات في مركزه. هنا طرحت السؤال هل يجب علينا ان نجري تشكيلات كل ستة اشهر مثلا ليجول القاضي على هذه المحافظات الخمس قبل تعيينه بموجب مناقلات يجب ان تجري كل



خليكن بالبيت،

واصلين لعندكن!

اطلبوا خدمة التوصيل المنزلية

Home Service عال 1577



■ بقراءة واقعية كيف توزع المسؤوليات بعدم البت بالقانون الجديد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟ □ لا يمكنني ان اوزع المسؤوليات من موقعي كوزير للعدل، وما يهمني الاشارة اليه اننا عبرنا مراحل ومنذ الطائف، وكان البلد يتأسس وفق نظام جديد. والجميع يعرف ان هناك امورا كثيرة اقرت في الطائف ولم تطبق الى حد الان. بذلت جهود كبيرة لبلورة الفكرة ولم تجر مقاربتها بالطريقة التي نحن نراها، وما اتمناه ان نقرها ونحققها ولا اريد تحميل المسؤولية لاحد. فالظروف التي مر فيها البلد والسياسية التي نعيشها اليوم هي التي ادت الى تأخير ولادة القانون. واختم لاعيد ما اشترت اليه في البداية، لا توجد سلطة سياسية تستسيخ بصورة ايجابية مبدأ او فكرة استقلالية السلطة القضائية، وعلينا ان نعمل بجهد لكي نصل اليها.

”
طالبنا باستقلالية
القضاء بمذكرة حفظت
لدى مجلس القضاء الاعلى
عام 1996

استشارية لدى الاتحاد الاوروي ستكون ملاحظتنا على الطاولة، وقد يكون لديهم افكار مهمة يجري تبادلها معنا. كما قلت سابقا، الحديث عن استقلالية السلطة القضائية مطروح، ومستعدون للتعاون مع من سبقنا كالاتحاد الاوروي ومنظمات دولية اخرى مهتمون بوضعنا. ولكن علينا في كل الحالات الان نقبل بنظام خارجي ينزل علينا بالراشوت. في لبنان خصوصيات لا نستطيع تجاوزها.

◀ ارائنا في ما خص المشروع المطروح او الاقتراح الجديد؟ سنعود قريبا الى لجنة الادارة والعدل في معزل عن الجو الانتخابي في البلد وانشغالاتنا الحكومية لمعالجة الامور وتوضيحها

■ هل يمكن البت بكل هذه المراحل في عهد الحكومة الحالية؟ □ انشالله، انا اعمل جهدي لافي بوعدني في اقرب فرصة ممكنة. اقدم ملاحظاتي على اقتراح القانون ونطرح افكارنا والملاحظات جديدة على القانون الذي سحب.

■ موضوع القانون الجديد ناقشته مؤخرا مع بعثة من الاتحاد الاوروي، ما هو شكل التعاون معها؟ □ لدي لقاءات نجريها بالوسائط الالكترونية مع فريق من مؤسسة commission de venez وهي هيئة